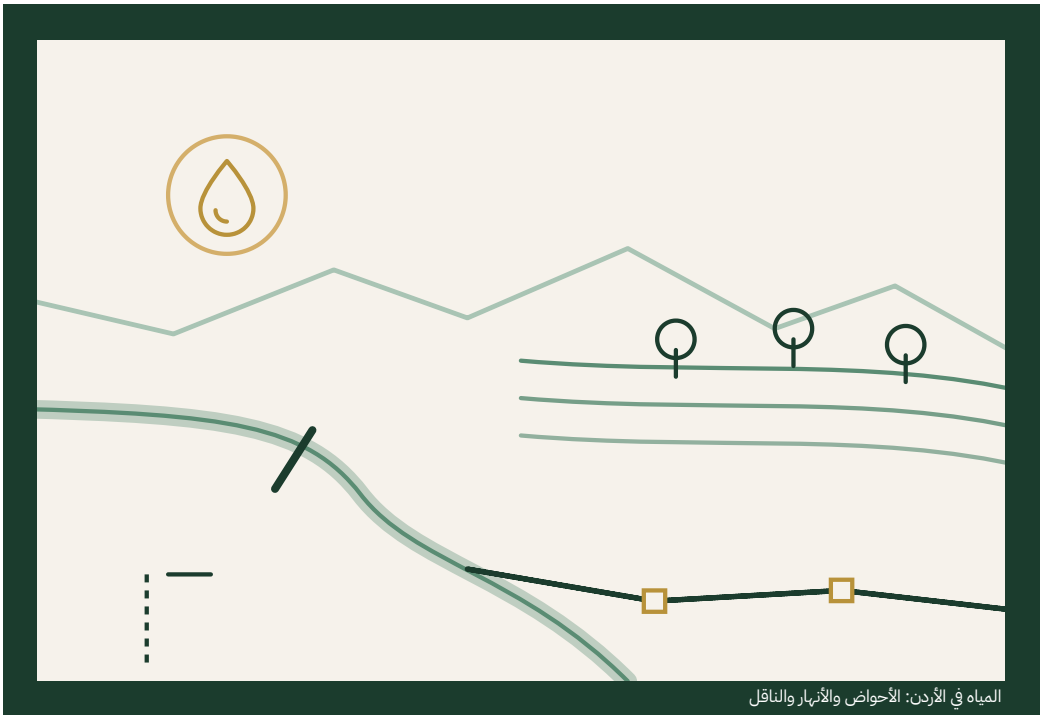
ISDI
معهد التنمية المستدامة والإبتكار
INSTITUTE FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT & INNOVATION

ورقة تحليلية
ISDI 2026/68
سلسلة الأمن المائي

# من الأولوية إلى الخطة:

## قراءة في نداء جلالة الملك (المياه، المياه، المياه!)

**يوسف خليل**، مدير البحوث وتطوير السياسات



المياه في الأردن: الأحواض والأنهار والناقل

[11.2026] الصفحات [8]

حين افتتح جلالة الملك عبدالله الثاني الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة العشرين، توقف عند المياه ثلاث مرات متتالية، مؤكداً أن "أمننا المائي أولوية وطنية، ولن نسمح بأن يكون ظمأ الأردنيين رهينة لأي ظرف، فلا مجال للمساومة أو المهادنة فيه"، وموجهاً الحكومة إلى الاستمرار بمشاريع الأمن المائي والعمل على وضع خطط استباقية لحماية موارد الوطن بما يضمن استدامتها وحقوق الأجيال القادمة، ولم يأتِ هذا التوجيه منفصلاً عما سبقه، فقد حذر جلالته قبل أسابيع أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة من فرض وقائع جديدة على الأرض تشمل محيط الموارد المائية الحيوية، وأعلن أن أي تهديد للحدود الشمالية أو للأمن المائي هو تهديد للأمن الوطني، فصار ملف المياه في الموضع نفسه داخل البلد وخارجه، ويرى معهد التنمية المستدامة والابتكار أن هذا التوجيه يمسّ جوهر المسألة، فالفارق بين خطة تُعدّ قبل الأزمة واستجابة تأتي بعد وقوعها هو الفارق بين أزمة نديرها نحن وأزمة تفرض شروطها علينا.

**61 م³**
نصيب الفرد من المياه المتجددة في السنة

**450 مليون م³**
العجز المائي السنوي المقدّر

**75%**
من الأحواض الجوفية الاثني عشر يُسحب منها أكثر مما تعيده الأمطار

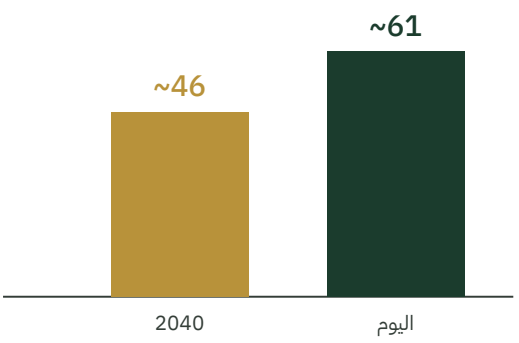
**41%**
من المياه المضخوخة لا تصل إلى فاتورة مشترك

## الأرقامُ كما هي

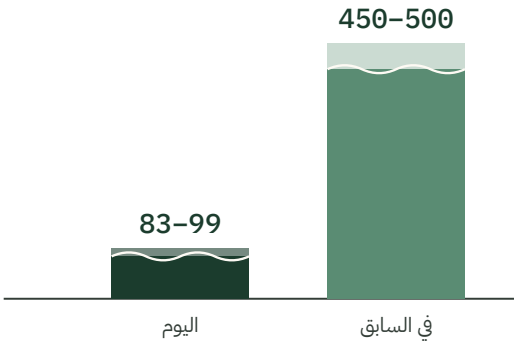
وأي خطة استباقية لا بد أن تنطلق من الأرقام كما هي، فبحسب الاستراتيجية الوطنية للمياه 2023–2040 لا يتجاوز نصيب الفرد من المياه المتجددة نحو 61 متراً مكعباً في السنة، وهو من أدنى المستويات في العالم، ويُتوقع أن ينزل إلى نحو 46 متراً مكعباً بحلول عام 2040؛ وبحسب الموازنة المائية لوزارة المياه والري يُسحب من نحو 75% من الأحواض الجوفية الاثني عشر أكثر مما تعيده إليها الأمطار، أما حوض الديسي فهو حوض قديم مغلق لا تعيد الأمطار تغذيته، ويُسحب اليوم بكامل معدله، وتدفق نهر اليرموك الوارد إلينا انخفض من 450 إلى 500 مليون متر مكعب في السابق إلى ما بين 83 و99 مليون متر مكعب اليوم، وسبب هذا الانخفاض السدود والاستخدامات أعلى المجرى وزيادة عدد الآبار على ما نصّت عليه اتفاقية عام 1987، أكثر من كونه نتيجة المناخ وحده، وتقدّر وزارة المياه والري العجز المائي السنوي بنحو 450 مليون متر مكعب.

**الشكل 1** الأرقام كما هي

نصيب الفرد من المياه المتجددة (م³ في السنة)




تدفق نهر اليرموك الوارد (مليون م³ في السنة)




المصدر: الاستراتيجية الوطنية للمياه 2023–2040، ووزارة المياه والري، كما ورد في النص.

## ما يجري تحتَ الأرض

وتخلص دراسة المعهد التشخيصية (من إدارة الندرة إلى بناء المرونة) إلى أن ما يجري تحت الأرض لا ينتظر قراراً كي يحدث، فالآبار غير المرخصة تسحب من الأحواض كل يوم بصرف النظر عن أي خطة، وتظهر نتيجة ذلك في ثلاث علامات متتابعة، أولها هبوط منسوب المياه في الحوض، وثانيها ارتفاع كلفة الضخ لأن المياه تُرفع من عمق أكبر، وثالثها ارتفاع ملوحة المياه بما يجعلها بحاجة للتحلية قبل استخدامها في الري، وهي كلفة إضافية يدفعها المزارع في النهاية، وأمام هذا الواقع خياران لا أكثر، إما أن نعالج المسألة الآن ونحن نملك وقتاً، فنضبط الآبار غير المرخصة ونُنفذ القانون عليها، ونعمل مع المزارعين على رفع كفاءة استخدام المياه، وإما أن تأتي المعالجة في النهاية من الحوض نفسه يوم تصبح الزراعة على مياهه غير مجدية، وتكون الكلفة حينها أعلى والخيارات أقل؛ وهذا بالضبط ما تعنيه الخطط الاستباقية التي دعا إليها جلالته، فالاستباق هنا أن نختار لحظة القرار قبل أن تختارها الطبيعة.

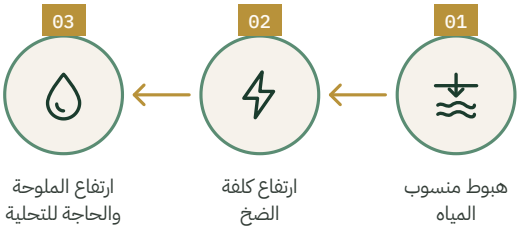
**الشكل 2** تحت الأرض، الوقت يمضي

الأحواض الجوفية الاثنا عشر



يُسحب منها أكثر من تغذيتها (نحو 75%)
بقية الأحواض

ثلاث علامات متتابعة

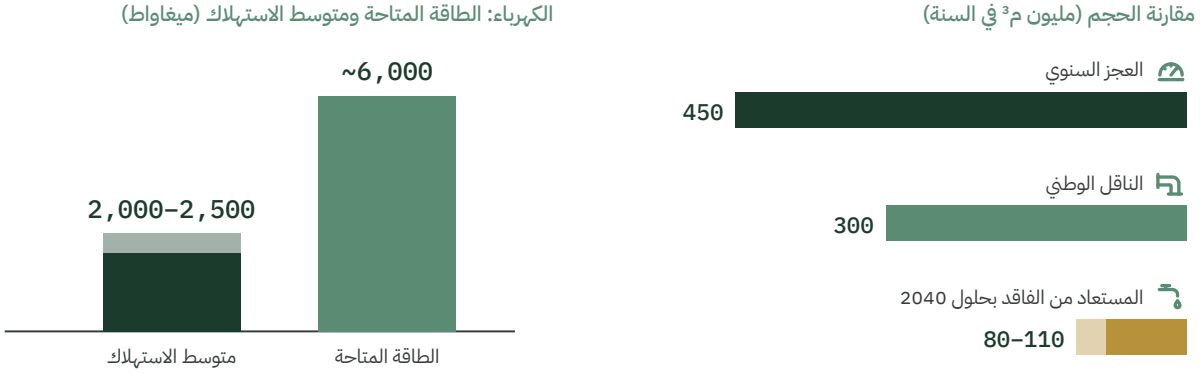



المصدر: الموازنة المائية لوزارة المياه والري، ودراسة المعهد التشخيصية (من إدارة الندرة إلى بناء المرونة)؛ الرموز تمثل النسبة لا أحواضاً بعينها.

## الناقلُ الوطنيّ ومسألةُ الطاقة

ويرى المعهد أن مشروع الناقل الوطني من العقبة إلى عمان ركيزة لا غنى عنها، غير أن طاقته البالغة 300 مليون متر مكعب في السنة تغطي نحو ثلثي العجز السنوي المقدر، فهو جزء أساسي من الحل لا الحل كله، وهو إلى ذلك ينقل جزءاً من اعتمادنا من المياه إلى الطاقة، لأن تحلية المياه وضخها من العقبة إلى عمان تستهلك كهرباء كثيرة في بلد يستورد معظم طاقته، وقد ظهر ذلك بوضوح في الصدمات الأخيرة حين توقف إمداد الغاز الذي يغذي نحو 60% من توليد الكهرباء، فارتفعت كلفة التوليد بنحو 100 مليون دينار في الشهر في ذروة الأزمة؛ ولهذا فإن ربط أوقات ضخ الناقل بفائض الكهرباء المتجددة ليس تفصيلاً تشغيلياً بل قرار تصميم يحدد كلفة المتر المكعب لعقود مقبلة، والفائض موجود فعلاً، إذ تبلغ الطاقة الكهربائية المتاحة نحو 6000 ميغاواط مقابل متوسط استهلاك يتراوح بين 2000 و2500، وهو قرار يمس مباشرة مديونية قطاع المياه التي بلغت نحو أربعة مليارات دينار، أي ما يقارب 12% من الدين العام.

الشكل 3 **الناقل الوطني ركيزة لا الحل كله**

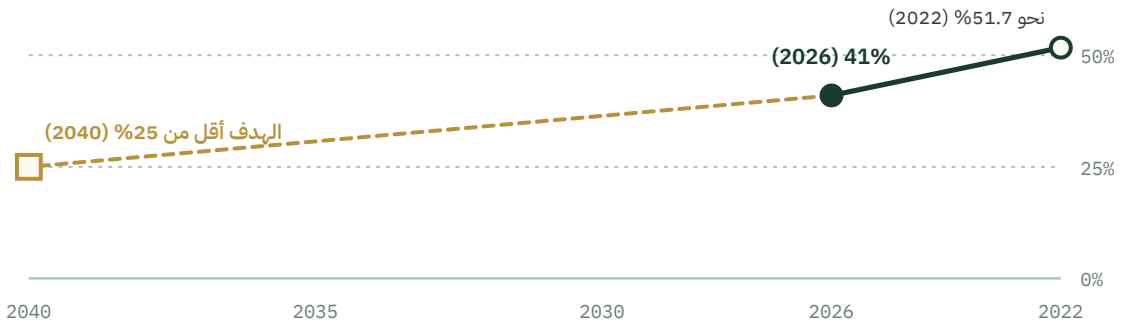



المصدر: وزارة المياه والري والمعهد، كما ورد في النص؛ المستعاد من الفاقد يعني بلوغ هدف أقل من 25% عام 2040.

## الفاقدُ المائيّ: المورِدُ الأرخص

وعلى الجانب الآخر من المعادلة يبقى الفاقد المائي أكبر مورد نخسره وأرخص مورد يمكن أن نستعيده، وقد أعلنت وزارة المياه والري في آب 2026 أنها حققت هدفها السنوي في خفضه للسنة الرابعة على التوالي، فوصلت نسبة المياه التي تُضخ ولا تصل إلى فاتورة مشترك إلى نحو 41% بعد انخفاض تراكمي قدره 10.7 نقطة مئوية عن مستويات عام 2022، والهدف الوطني أن تنزل إلى أقل من 25% بحلول عام 2040؛ وكل نقطة مئوية نستعيدها من هذا الفاقد تعادل نحو 5.2 مليون متر مكعب في السنة بالقياس على الإمداد البلدي القائم، وبلوغ هدف عام 2040 يعني استعادة ما بين 80 و110 ملايين متر مكعب في السنة، أي ما يوازي ربع ما سينتجه الناقل الوطني إلى ثلثه، وبكلفة أقل منه بكثير، فإصلاح الشبكات في حقيقته مصدر مياه جديد رخيص ينافس مشاريع المياه الكبيرة؛ غير أن معظم ما تبقى من هذا الفاقد لم يعد مسألة أنابيب قديمة، فالوزارة نفسها تشير إلى أن سرقة المياه والاعتداء على المصادر والشبكات يتسببان بجزء كبير منه، وهذا ينقل المعالجة من يد المهندس إلى يد القانون.

الشكل 4 **الفاقد المائي: أرخص مورد يمكن أن نستعيده**

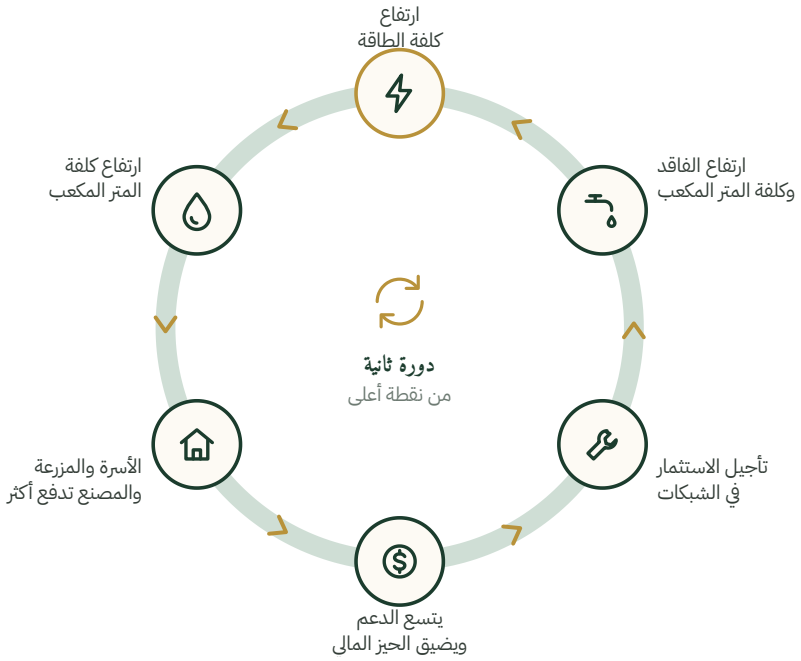



المصدر: وزارة المياه والري (آب 2026)؛ مستوى عام 2022 مشتق من الانخفاض المعلن البالغ 10.7 نقطة، وعام 2040 هو الهدف الوطني.

## كيف ينتقلُ الضغط

وأهم ما تضيفه دراسة المعهد إلى فهم الأمن المائي أنها لا تقرأ هذه الملفات واحداً واحداً، بل تتبع كيف ينتقل الضغط بينها في حلقة تعود إلى نقطة بدايتها، فارتفاع كلفة الطاقة يرفع كلفة ضخ المياه وتحليتها، فترتفع كلفة المتر المكعب، وتظهر آثارها عند الأسرة في فاتورتها وعند المزرعة في كلفة ريّها وعند المصنع في كلفة إنتاجه، ولأن تمرير هذه الكلفة كاملة إلى المستهلك غير ممكن اجتماعياً تتحمل الدولة جزءاً منها دعماً، فيتسع بند الدعم ويضيق ما تبقى من موارد مالية، ويكون أول ما يُؤجَّل هو الاستثمار في تأهيل الشبكات لأنه نفقة رأسمالية يسهل تأخيرها عاماً بعد عام، وتأخيرها يرفع الفاقد، وارتفاع الفاقد يرفع كلفة المتر المكعب الواصل فعلاً إلى المستهلك، فتبدأ الحلقة دورة ثانية من نقطة أعلى من التي بدأت منها؛ ومعنى ذلك أن إصلاح حلقة واحدة لا يكفي، لأن بقية الحلقات تعيد الأمور إلى حيث بدأت، وأن المعالجة لا بد أن تمسّ أكثر من نقطة في وقت واحد.

الشكل 5 كيف ينتقل الضغط في الحلقة




المصدر: دراسة المعهد التشخيصية (من إدارة الندرة إلى بناء المرونة).

وتضيف الدراسة أن الخطر الأكبر لا يأتي من صدمة واحدة كبيرة بل من وقوع صدمتين متوسطتين في وقت واحد، كأن يتعطل الشحن في البحر الأحمر فترتفع كلفة الواردات، ويتوقف إمداد الغاز فترتفع كلفة الكهرباء وكلفة ضخ المياه معها، وذلك في موسم شحيح الأمطار؛ فكل ضغط من هذه الضغوط يمكن إدارته وحده، أما اجتماعها في الوقت نفسه فيتجاوز قدرة المنظومة على التحمل، ومن هنا فإن الأمن المائي لا يُقاس بما نضيفه من مصادر فحسب، بل بقدرتنا على الصمود يوم تتزامن الضغوط.

الشكل 6 الخطر الحقيقي: صدمتان متوسطتان في وقت واحد




المصدر: دراسة المعهد التشخيصية (من إدارة الندرة إلى بناء المرونة).

## مَن يقودُ التنفيذ؟

وتبقى بعد ذلك مسألة لا تجيب عنها الأرقام وحدها، وهي من يقود التنفيذ، فالتوجيه الملكي حسم الأولوية ووجّه ببدء العمل على وضع خطط تنفيذية، وفي قراءة المعهد أن قرارات المياه والطاقة والزراعة ليست ثلاثة قرارات متوازية بل قرار واحد، وأن أكبر تحسين ممكن في هذا الملف لا يأتي من أغلى المشاريع بل من أقلها كلفة وهي وضوح المسؤوليات وتكامل التنفيذ بين الجهات؛ ولهذا فإن غياب مؤشر وطني واحد للأمن المائي يجمع ما نضيفه من مصادر وما نخسره من فاقد وما ينتجه المتر المكعب وما يتحمله القطاع من كلفة، بحيث يُنشر كل سنة ويُناقش علناً، قد يكون أوضح فجوة يمكن غلقها بقرار إداري لا باستثمار كبير، لأن ما لا نقيسه لا يُسأل عنه أحد، وما لا يُسأل عنه أحد لا يُنفَّذ بالسرعة التي يستحقها.

**الشكل 7** مؤشر وطني واحد للأمن المائي




مقترح المعهد كما ورد في النص.

## موقفُ المعهدِ وتوصياتُه

ومن هذا المنطلق يوصي المعهد بأربع خطوات متكاملة، أولاها أن نتعامل مع خفض الفاقد بوصفه مشروع مياه وطنياً له موازنة ومؤشرات ومسؤوليات معلنة، لا بنداً تشغيلياً ثانوياً، وأن يُربط شقه المتعلق بالاعتداءات بمراجعة تشريعية تجعل العقوبة متناسبة مع حجم الضرر؛ وثانيتها بناء إطار وطني لحماية الأحواض الجوفية من الاستنزاف يبدأ بضبط الآبار غير المرخصة وإنفاذ القانون عليها، ويقترن بأدوات تعين المزارعين على التكيف، كجدولة الري اعتماداً على الأقمار الصناعية ودعم التحول نحو زراعات أعلى عائداً وأقل استهلاكاً للمياه، لأن المزارع الأردني الذي سيتحمل العبء الأول ينبغي أن يكون شريكاً في الحل لا متلقياً له؛ وثالثتها أن نتعامل مع اليرموك والمياه العابرة للحدود ملفاً دبلوماسياً بقدر ما هو ملف فني، وأن نستثمر النافذة التفاوضية التي أتاحها استئناف عمل اللجنة الفنية الأردنية السورية المشتركة والاتفاق على إعادة تقييم اتفاقية عام 1987؛ ورابعتها بناء منظومة حوكمة واحدة تقود قرارات المياه والطاقة والزراعة بصلاحية واضحة في الحسم، وتُصدر كل سنة مؤشراً وطنياً للأمن المائي يصلح أداة مساءلة أمام مجلس الأمة لا تقريراً سنوياً إضافياً.

## يوصي المعهد بأربع خطوات متكاملة

01 **خفض الفاقد مشروعاً وطنياً للمياه**
له موازنة ومؤشرات ومسؤوليات معلنة، مع مراجعة تشريعية تجعل العقوبة متناسبة مع حجم الضرر.

02 **إطار وطني لحماية الأحواض الجوفية**
يبدأ بضبط الآبار غير المرخصة، ويقترن بجدولة الري بالأقمار الصناعية ودعم الزراعات الأعلى عائداً.

03 **اليرموك ملفاً دبلوماسياً بقدر ما هو فني**
باستثمار نافذة اللجنة الفنية الأردنية السورية المشتركة وإعادة تقييم اتفاقية عام 1987.

04 **منظومة حوكمة واحدة للمياه والطاقة والزراعة**
بصلاحية واضحة في الحسم، ومؤشر وطني سنوي للأمن المائي أمام مجلس الأمة.

لقد حدد جلالة الملك الأولوية بوضوح لا يحتمل التأويل، والمهمة الآن أن تتحول هذه الأولوية إلى خطة، ومجلس الأمة في مستهل دورته الجديدة أمام فرصة لأن يجعل الأمن المائي محوراً لعمله الرقابي والتشريعي؛ ومن جانبه يبدأ معهد التنمية المستدامة والابتكار سلسلة جلسات تركيز تجمع المسؤولين الحاليين والسابقين والنواب والخبراء والأكاديميين وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الدوليين، تنعقد أولاها هذا الشهر حول الحوكمة واقتصاديات المياه والفاقد والانكشاف العابر للحدود، على أن تُصاغ مخرجاتها في مجموعة توصيات سياساتية وإجرائية يتم مشاركتها مع الجهات المعنية وصناع القرار؛ ويضع المعهد دراسته وبياناتها بين يدي اللجان النيابية والحكومة وكل من يعمل على هذا الملف.

# المصادر


- الديوان الملكي الهاشمي: خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة العشرين
- الديوان الملكي الهاشمي: خطاب جلالة الملك أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة
- وزارة المياه والري: الاستراتيجية الوطنية للمياه 2023–2040
- وزارة المياه والري: الموازنة المائية للأحواض الجوفية
- وزارة المياه والري: تقدير العجز المائي السنوي
- وزارة المياه والري: إعلان تحقيق هدف خفض الفاقد المائي، آب 2026
- الاتفاقية الأردنية السورية بشأن استثمار مياه نهر اليرموك (1987)
- معهد التنمية المستدامة والابتكار: من إدارة الندرة إلى بناء المرونة، دراسة تشخيصية للنظام الزراعي والغذائي في الأردن


## عن الكاتب

يوسف خليل باحث في السياسات العامة يتركز عمله على الحوكمة والإصلاح المؤسسي وتطوير السياسات، ويقود وحدة البحوث وتطوير السياسات في معهد التنمية المستدامة والابتكار، وهو حاصل على خلفية أكاديمية في العلوم السياسية من الجامعة الأردنية، وعمل مع مؤسسات منها معهد السياسة والمجتمع، ومركز حماية وحرية الصحفيين، والمعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب (NIMD)، ومؤسسة كونراد أديناور (KAS).